موقف انتهازي مفضوح

## الاشتراكي حوّل مطبوعته وموقعه الالكتروني شقة مفروشة للإرهابيين

■ من وظيفة أية دولة إذا خرج شخص أو جماعة أو تنظيم يريد أن يفرض بقوة السلاح إرادته الجافية للنظام والقانون أن تقمعه الدولة، هذا واجبها الدستوري والقانوني.. وتمارسه كل الدول في العالم.. وهو أمر غير قابل للجدال على الاطلاق..

ماذا عسى الدولة ان تفعل إزاء العصابات الإرهابية المسلحة التي عاودت خروجها لارتكاب جرائم القتل والتخريب في بعض مناطق صعدة بعد أن مدت لهم كل الأسباب لأن يجنحوا إلى السلم غير أن تقوم بوظيفتها الدستورية والقانونية في حفظ الأمن والاستقرار وردع وقمع الإرهابيين الذين أبوا إلاّ أن يمضوا في ارتكاب جرائمهم ضد الوطن والمواطنين..

المجتمع اليمني بشتى قواه ومؤسساته يدرك خطورة العصابات الإرهابية، وما قدمته الدولة من فرص متعددة لهذه العصابات الإجرامية لتتخلى عن رفع السلاح والعودة عن طريقها الذي سلكته هذه العصابات الإرهابية الضالة إلى طريق السلم والأمن والأمان.. لكنها أصرت على غيّها وحماقاتها واستمرات ارتكاب الجرائم الإرهابية والتخريبية.. الأمر الذي ليس منه بدٌ سوى أن تستخدم الدولة القوة ضد هؤلاء الخارجين على الدستور والقانون.. هي حق الدولة وواجبها لحفظ الأمن والاستقرار..

الشعب اليمني كله بوعيه الوطني يقف إلى جانب الدولة ومؤسساتها الأمنية والعسكرية في مواجهة العصابات الإرهابية وتصفية مراكز عدوانها والتي أصبحت بقاياها في الرمق الأخير تواجه مصيرها المحتوم في آخر معاقلها في مناطق محدودة من مديرية الصفراء بمحافظة صعدة..

### موقف انتهازي

إن الموقف الذي اتخذه الحزب الاشتراكي اليمني إزاء هذه العصابات الإرهابية أقل مايمكن وصفه بأنه موقف انتهازي رخيص.. فقد حوّل الاشتراكي مطبوعته وموقعه الالكتروني إلى شقة مفروشة لإسناد العصابات الإرهابية والتغطية على جرائمها بكل صفاقة وابتذال..

لانريد التعميم، فثمة الكثير من قيادات الاشتراكي وقواعده لاتتفق مع قياداته العليا التي اختارت هذا الموقف الذي يجافي الديمقراطية والقانون والمواطنة.. وارتضت أن تكون داعمة للعصابات الإرهابية الضالة بالنشر الدعائي عبر وسائل إعلام الحزب الاشتراكي تدليساً وتضليلاً..

إن الحسابات الضيقة والانتهازية وراء هذا الموقف غير الوطني وغير الديمقراطي.. حيث يعتقد أصحاب هذا الموقف أنهم بموقفهم هذا ومايشرون إنما سيؤثرون في صورة الدولة من جانب أو أنهم سيضعفون من قوة الدولة وينالون من هيبتها.. وبعضهم تتحكم بهم عقدة الانتقام.. وكل ذلك أسلوب تفكير غير حضاري وغير ديمقراطي وغير وطني على أية حال.. يرتد إلى نحور أصحابه.

## «الثوري» ثائرة دوماً على كل إشراقات الوطن الحضارية والديمقراطية

■ هاهي «الثوري» تدبّج من جديد لأخبارها الملفقة الكاذبة الهادفة دوماً إلى تأزيم كل مرحلة حوار تجرى مع مختلف أطراف الطيف السياسي اليمني.. إلاّ أن الثوري هذه المرة تناست وبفعل انغماسها الشديد في مستنقع المزايدة السياسية التي قادتها إلى الكذب والدجل.. تذهب بعيداً بخيالها لتحيك مؤامرة استهدفت النيل من وحدة المؤتمر الفكرية والتنظيمية.. حاولت حثيثاً أن توهم الرأي العام اليمني ان هناك خلافاً بين قيادة المؤتمر حول مسألة الحوار.. وأن هناك جناحاً في المؤتمر يرفض بصورة مطلقة الحوار مع الأحزاب.. والنتيجة كانت منطقية حيث لم يجد كذب الثوري هذا آذاناً صاغية او من يصدقه من قبل رجل الشارع ناهيك عن المهتمين والمختصين، فالجميع يدرك ان المؤتمر الشعبي العام تنظيم سياسي يمني جُبل دائماً على الإيمان بالحوار المسؤول والمنتصر دوماً لمصالح الوطن العليا.. وبأنه وبمختلف تكويناته القيادية والقاعدية لايوجد في صفوفه من لايؤمن بالحوار.. وبأسلوب كهذا اعتادت الثوري على اتباعه نجدها قد فقدت المصداقية وراحت تغرد خارج السرب الوطني لكونها قد رهنت نفسها لأجندة خارجية ليسوءها اجراء حوار مسؤول بين مختلف أطراف الطيف السياسي اليمني بل ويسوءها ان تجد اليمنيين يتقدمون خطوات باتجاه إيجاد المعالجات الناجعة لحل العديد من قضاياهم..

والثوري بسلوكها هذا لم تقدم جديداً سوى انها تعيد سلوكها المعهود عند كل حوار وهو سلوك لم يعد اليوم بمقدوره ان يحقق أهدافه في ظل وعي جماهير شعبنا التي باتت هي الأخرى حريصة على انجاح الحوار بين مختلف ألوان الطيف السياسي اليمني وحريصة أيضاً على وضع حد لكل ما من شانه ان يعكر هذا الحوار ومنها بالطبع ممارسات الثوري الثائرة دوماً على كل اشراقات الوطن الحضارية والديمقراطية التي يعيشها..



للـــه ثـــم للشعـــب

# قراءة أولية في مواقف المشترك المريبة من الفتنة

■ كان بإمكان المعارضة في بلادنا وتحديداً أحزاب اللقاء المشترك تجنيب نفسها مغبة الانزلاق في مأزق تاريخي وعملي نتيجة مواقفها المفضوحة تجاه الفتنة وأعمال التخريب في صعدة.. حينما دأبت قيادات المشترك على التعامي عن استنطاق حقائق الواقع والخلط المتعمد بين أعمال السياسة والتمرد والإرهاب..

وهو موقف مخزٍ ما كانت بحاجة له لو أنها فقط تبنَّت الحديث عن النظام والقانون، مع اظهار القليل من الحرص على الأمن والسكينة وضبط الخارجين على القانون، حتى لو كانوا من الحكومة نفسها..

جميل الجعدبي

● ويلاحظ المتابع لمواقف المعارضة في بلادنا تجاه الفتنة في صعدة ومنذ شرارتها الأولى في يونيو ٢٠٠٤م أن أحزاب المشترك وجدت في الفتنة- بتبعاتها وخطورتها على الوطن والمجتمع- رافداً جديداً للتشويش على السلطة.. حيث كانت تصدر البيان تلو البيان موجهة اللوم والنقد اللاذع ضد إجراءات الحكومة وهو دور محسوب لها وواجب وطني.. تتضح النوايا الحقيقية لهذا النقد وتنكشف الصورة الأصل للموقف من خلال عدم توجيه المعارضة في تلك البيانات أياً من نصائحها بالرضوخ للقانون والاستسلام لزعماء التمرد سواءً الصريع حسين الحوثي أو من جاء بعده.. بل ان مايزيد الطين بلة في مواقف أحزاب المشترك هو جر نفسها لمواقف الشبهة بالبحث عن معاذير ومبررات للفتنة وصلت في البيان الأخير حد اقتناص قضايا سياسية واقتصادية أخرى كـ«غلاء الأسعار» وغيرها من الأوراق الأخرى قدمتها أحزاب المشترك على طبق من «حطب» للخارجين على القانون في بعض مديريات صعدة..

● وبدلاً من ان تقف أحزاب المشترك مع الدستور والقانون والمصلحة الوطنية في التصدي لمثيري الفتنة والمخلين بالأمن والخارجين على الدستور والنظام والقانون، والساعين في الأرض فساداً بإثاراتهم النعرات العنصرية والمذهبية والطائفية الضارة بالوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي، والاعتداء على أفراد القوات المسلحة والأمن، وتشكيل عصابات مسلحة لإثارة القلاقل والفتن.. نجدها بدلاً من ذلك تطالب في أول بيان لها عن الفتنة في ٢٠٠٤/٦/٢٨م بتحديد موعد للقاء فخامة رئيس الجمهورية «للتعرف على مايجرى، مؤكدة على أهمية وضرورة الاحتكام للدستور والقانون إزاء كافة القضايا وتدين أي معالجات خارج هذا الإطار».. وكأنما الدستور والقانون لايوجب على الدولة حماية أمن الوطن والمواطن.. وكأن الخارجين عن القانون لم يشهروا السلاح في وجه الدولة والمجتمع، ويمارسوا اعتداءاتهم تجاه رجال الجيش والأمن والمواطنين..؟!

● كثيراً ما تعللت أحزاب المشترك بالتعتيم حول طبيعة مايجرى، لكنها لم تقل لنا ما الذي جرى حينما شاركت في أكبر لجنة وساطة في ٢٠٠٤/٧/٢٧م لإقناع الصريع حسين الحوثي بتسليم نفسه وأتباعه للعدالة وهي اللجنة التي ضمت ٤٠ شخصية دينية وسياسية من جميع الأحزاب ورأسها يومها عبدالوهاب الآنسي.. وشملت أيضاً محمد قحطان (من الإصلاح)، ود. محمد عبدالملك المتوكل (اتحاد القوى الشعبية)، وعبدالملك المخلافي (التنظيم الوحدوي الناصري)، ومحمد غالب أحمد (الحزب الاشتراكي اليمني).

يقول الباحث/ عبدالله محمد الصنعاني- في كتاب صدر له مؤخراً عن دار الأمل في القاهرة- تضمّن رصداً لأحداث صعدة.. يقول في رصده لمواقف أحزاب المشترك: «لقد عرفنا أن حسين الحوثي ساند الحزب الاشتراكي في حرب الانفصال عام ٩٤م، لذلك من المتوقع ان لم يكن الاشتراكي طرفاً في القضية أن لاينسى الجميل، ويقف مع حليفه القديم في محنته كما وقف معه في محنته»..

ويضيف: «والمثير للريبة ان الجبهة الإعلامية التي ساندت الحوثي قد سارت على نسق واحد، وبشكل

لم تختلف مواقف أحزاب المشترك كثيراً عن المواقف السابقة المنطوية على تشجيع واضح لرأس الفتنة والمغرر بهم

أحزاب المشترك تجر نفسها لمواقف الشبهة بالبحث عن معاذير ومبررات للفتنة

تركيزي مُلح».

ولم يستغرب المؤلف تعاطف حزب الحق المنحل مؤخراً واتحاد القوى الشعبية مع الحوثي، لكنه استغرب وقوفهما معه دون قيد أو شرط، لدرجة وصلت حد ربط المصير بالمصير..

وباستثناء حزب التجمع اليمني للإصلاح الذي غيَّر موقفه أخيراً واصطف إلى جهود الحكومة في إنهاء الأزمة بالطريقة التي اختارتها، يرى المؤلف ان بقية الأحزاب وهذه شهادة للتاريخ- حسب تعبيره- لم تكن تقول الحق وتريد به الحق، بل تريد عرقلة جهود الحكومة في حسم المعركة، واغراقها في مستنقع صعدة، وتفويت أية فرصة لحدوث اجماع حول القضية الذي من شأنه التسريع في انهائها..

● اليوم ومع اقتراب أبناء القوات المسلحة من اجتثاث وقطع دابر الفتنة، لم تختلف مواقف أحزاب المشترك كثيراً عن المواقف السابقة المنطوية على تشجيع واضح لرأس الفتنة والمغرر بهم للاستمرار في تمردهم وتحديهم للدستور والقانون وتقديم التبريرات والمسوغات للجرائم التي ارتكبتها عناصر تلك الفئة الضالة بحق الوطن والمواطنين..

ولعل الجديد اليوم هو بحث قيادات المشترك عن مكان يبرر لها موقفها المخزي من أحداث صعدة الإرهابية.. ولو من خلال توظيف منظمات مدنية تسبح في تيارها وجاءت فعالياتها في وقت متأخر جداً..

كما هو التحريض أيضاً حينما يأتي في الوقت الضائع في وسائل إعلام المشترك التي يديرها زملاء واخوان يمنيون سرهم خلال الأيام الماضية سيطرة أبناء القوات المسلحة والأمن على مديرية ضحيان وعدم انتقال المعركة للمدينة ومناطق أخرى فقالوا: «وسبق لأنصار الحوثي ان وجهوا انذاراً للقوات الحكومية في حال قصف ضحيان فإن القصف سيمتد إلى مدينة صعدة وهو ما لم يحصل..» فضعوا خطاً تحت «وهو مالم يحصل».. وانظروا إلى أي مدى ولجت الثارات السياسية في خط الفتنة..؟! وكيف لايتعدى الوطن لدى قيادات أحزاب المشترك حجم كرة قدم يتشوقون لهفة للعب بها..

فلايهم أبداً ما قد تؤول إليه الأوضاع بعد ذلك.. انها مشكلة الاستقواء بأدوات التدمير الخارجية أو الداخلية لتحريك النظام من موقعه، والحصول على عرش بُني على كومة وطن تم تحطيمه بأيادي أبنائه..

## «المشترك» نت.. إهانة لحرية التعبير عن الرأي

□ كتب/ عبدالمجيد البحيري

■ يكشف تحليل مضمون ماتنشره مواقع النت التابعة لكل من الحزب الاشتراكي اليمني وحزب التجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري إزاء مواجهة الدولة للعصابات الإرهابية في بعض مناطق صعدة أنه ينطلق من سياسة دعائية واحدة توافقت عليها أحزاب المشترك المعارضة «الاشتراكي- الإصلاح- الوحدوي» بغرض التأثير على صورة الدولة.

المشترك في هذه المواقع الالكترونية يقدم معلومات مزيفة أو ناقصة ومحرفة.. فبعد ان سقطت مراكز العدوان الإرهابي وتم تصفيتها واحدة تلو الأخرى وأصبحت بقايا العصابات الإرهابية محصورة في مناطق محدودة جداً وعلى قاب قوسين أو أدنى من الحسم النهائي.. أخذت مواقع المشترك عامدة وعلى نحو مغرض تضخم من ضحايا هذه المواجهة وفي ذهنها إثارة الخارج ضد الدولة.

إن القاصي والداني يعرف أن التشكيل العصابي المسلح هو الذي رفع ويرفع السلاح ضد الدولة والوطن والمواطنين ويرتكب جرائم الإرهاب والتخريب في بعض مناطق صعدة.. ويعرف القاصي والداني أن الدولة قد أتاحت لهذه العصابات الضالة والإرهابية كل الفرص للتخلي عن سلوكهم الإرهابي والعودة إلى جادة الحق والصواب.. غير أن هؤلاء العصابات الإجرامية رفضت كل هذه الفرص وأصرت على غيها واستمرت في ارتكاب جرائم الاعتداء على المواطنين وقوات الأمن والقوات المسلحة وقطع الطرق وممارسة التخريب تقتل وتغتال.. فهل على الدولة ان تقف مكتوفة الأيدي إزاء هذا التشكيل العصابي الإرهابي المسلح وما يرتكب من جرائم؟!

إنه من غير المنطق أن لاتقوم الدولة بواجبها الدستوري والقانوني إزاء من يخرج على الدستور والقانون.. ويوجه سلاحه ضد الوطن والمواطنين..

مضمون ما تنشره مواقع المشترك نت للأسف يصب باتجاه أن لاتقوم الدولة بواجبها ومسئوليتها في حفظ الأمن والاستقرار.. ووراء مضمون المشترك نت سوء نية مفضوحة وواضحة يريدون أن تتسع أعمال الإرهاب والتخريب وتنتشر بحيث تبدو الدولة وكأنها غير قادرة على الحفاظ على الأمن والاستقرار أو هكذا يتوهمون أو يتمنون عسى أن تتهيأ لهم الظروف المواتية لتحقيق ما يبتغون.. وإلاّ كيف نفسر هذه الممارسات للمشترك عبر مواقعهم الالكترونية؟

لا شيء غير ذلك.. فالطبيعي والمنطقي وبمقتضى الدستور والقانون ومبادئ الديمقراطية أنه عندما يتعرض الوطن لأي تهديد يستهدف أمنه واستقراره وسلامه الاجتماعي على نحو ما تقوم به العصابات الإرهابية في بعض مناطق صعدة أن لاتشذ المعارضة أو فرقاء في مواقف سياسية أو إعلامية تسيئ للوطن والديمقراطية..

اتجاهات مضمون مواقع المشترك نت «الاشتراكي نت- الوحدوي نت- الإصلاح نت» في تغطية المواجهة مع الإرهابيين.. تفتقر إلى الحد الأدنى من المسئولية الوطنية.. بل إنها إهانة لحرية الرأي والتعبير.. التشريعات الدولية- نذكِّرهم- تجمع على عدم جواز نشر المعلومات والآراء التي تضر بالأمن القومي للدولة.. فما بالك أن تكون المعلومات والمضامين التي تنشرها مواقع المشترك نت غير صحيحة أو مشوهة ومغرضة كما أشرنا..!!.

بين أوهام «زيد» ومهزلة «البلاغ»!!

## حزب الحق حل نفسه.. ولجنة الأحزاب أقرت هذا الحل

□ أحمد المخلافي

■ الديمقراطية تصحح نفسها، فان يجد «حزب» نفسه وقد استعصى عليه أن يحقق الحد الادنى من بنائه التنظيمي فيما الفوضى تكتنف اداءه.. فلن تجدي المكابرة في ان يظل حزباً ورقياً ليس إلاّ..

فبعد ١٦ عاماً من تاسيس حزب الحق تعذَّر عليه طوال هذه المدة ان يعقد مؤتمره العام الاول.. الى جانب تخلي الكثير من اعضائه عنه، والممارسات غير المسئولة وغير الوطنية والتي اوضحها الاستاذ احمد محمد الشامي ومعه عدد من قيادات ومؤسسي حزب الحق في مذكرة للجنة الاحزاب طلبوا فيها حل حزبهم.. وقفت اللجنة على المذكرة مطلع الاسبوع الفائت وأقرت حل حزب الحق..

فبالرغم مما آل اليه حزب الحق طوال الفترة السابقة.. لم تتدخل الجهة القانونية في الدولة وهي لجنة شئون الاحزاب والتنظيمات السياسية في أمور هذا الحزب.. حتى وصل قادته ومؤسسوه الى قناعة ذاتية بحله..

حزب الحق حل نفسه.. ولجنة الاحزاب اقرت هذا الحل..

اما ماهي الاسباب التي أدت بحزب الحق طواعية لان يحل نفسه فقد تضمنتها رسالته الموقعة من عدد من قياداته ومؤسسيه وفي طليعتهم الاستاذ احمد محمد الشامي «الامين العام لحزب الحق قبل ان يتم اقرار حل الحزب» ومحمد بن محمد المنصور، وحمود عباس المؤيد..

وأبرز هذه الاسباب كما اوردتها الرسالة تتمثل في :

● عدم التزام بعض الاعضاء الموقعين على طلب تأسيس حزب الحق بتوجيهاته وبرنامجه السياسي ونظامه الداخلي.

● عدم التزام الاعضاء بالعمل على تحقيق اهداف الحزب بالطرق السياسية طبقاً لدستور الجمهورية اليمنية وقانون الاحزاب والتنظيمات السياسية.

● عدم الالتزام بما ورد في المادة (١٢) فقرة «١٦» من النظام الداخلي للحزب والتي تقضي بالتزام الاعضاء بالمحافظة على وحدة وتماسك المجتمع اليمني ومكافحة العنصرية والطائفية، وكل ما من شأنه اثارة الفتن وتفكيك اواصر المجتمع والوحدة الوطنية.

● ان الكثير من اعضاء حزب الحق تخلوا عنه وسلكوا مسالك اخرى وتفرقوا هنا وهناك.

● وان محاولات بُذلت للنأي بحزب الحق عن كل تلك الممارسات الخاطئة وغير الوطنية وغير المسئولة ووضع حد لها من خلال عقد مؤتمر عام للحزب، إلاّ انه رغم مرور ١٦ عاماً على تأسيسه تعذر عقد المؤتمر العام الاول للحزب للاسباب التي وردت آنفاً (تضمنتها الرسالة).

### التداعيات

تداعيات حل حزب الحق لنفسه.. واقرار لجنة الاحزاب هذا الحل في ضوء الاسباب التي أوردها قادة الحزب ومؤسسوه.. وفي ضوء القانون.. اخذت مناحي شتى.. ففي الوقت الذي اعتبر الشارع السياسي عموماً ان حل حزب الحق الذي جاء طواعية من قادته ومؤسسيه هو اجراء ديمقراطي وقانوني سليم يحسب للديمقراطية.. وعلى الرغم من أن احزاب اللقاء المشترك -الذي كان حزب الحق المنحل أحد أعضائها - تدرك ان هذا الحزب لم يعد له وجود في الواقع وانما مجرد حزب ورقي.. إلاّ انها في بيان لها أبدت اعتراضها على حل حزب الحق..

غير ان الاستاذ احمد محمد الشامي سخر من ذلك حيث قال في تصريحات صحفية : احزاب المشترك ليس لها علاقة وحل حزب الحق تم بناء على رغبة وقناعة من أهله فما دخلها؟!

في الوقت نفسه يحاول حسن زيد الذي كان رئيساً للدائرة السياسية في حزب الحق المنحل بأسلوب انتهازي مفضوح ان يجري وراء أوهام في استعادة ما عمل على تخريبه ليكون واجهة لممارساته غير الديمقراطية وغير المسئولة والمناهضة للديمقراطية والوحدة الوطنية.وكان الاستاذ أحمد محمد الشامي قد سخر من اعتراضات حسن زيد على طريقة حل حزب الحق قائلاً : ان حسن زيد ليس مؤسساً ولا مرجعياً، ولا يعي اللائحة الداخلية للحزب، وجالس يخرب.. وكان حسن زيد قد طرد من حزب الحق مرتين.. وهو موزع في كل مكان.. ووصف ممارسات حسن زيد بالحركات الشيطانية وانها كانت من الاسباب المؤدية لطلب حل حزب الحق..

ومن الادعاءات التي تدعو الى السخرية ان حسن زيد في حديث له نشرته مطبوعة «البلاغ» الثلاثاء الماضي قال ان «العلامة المنصور وقّع على رسالة العلامة الشامي ظناً منه انها استقالة شخصية».

ماهذا الاستغباء.. ان لم يكن هو الغباء ذاته لدى حسن زيد؟.. فليس من المعقول ان يوقّع مسئول على موضوع ذي أهمية ظناً انها استقالة شخصية..

وتأخذ المهزلة مداها في هذا العنوان الذي قدمته «البلاغ» ونصه : «بعد قرار لجنة الاحزاب حل «حزب الحق» حسن زيد- القائم بأعمال الامين العام لـ «البلاغ»..

على كل حال مبروك لحسن زيد القائم بأعمال حزب الحق المنحل..